

## كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية، أحمد قريع، أمام المؤتمر الثاني "للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة" (أمان) يتناول الإصلاح الفلسطيني رام الله، 2005/3/29\* [مقتطفات]

[.....]

لقد تناولت خطة الإصلاح الفلسطيني خمسة محاور رئيسة هي:

- 1 - الإصلاح السياسي وشمل: شكل النظام السياسي، إقرار القانون الأساسي وإجراء تعديلات هامة بإضافة موقع رئيس الوزراء وتحديد صلاحياته، البدء في التحضير للانتخابات (انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية)، وبناء مكتب رئيس الوزراء لأول مرة منذ إنشاء السلطة الوطنية كمؤسسة ذات كفاءة.
  - 2 - الإصلاح القانوني والقضائي لإصدار رزمة القوانين المتعلقة بالقضاء، وإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، والعمل على تكريس مبدأ استقلال القضاء من خلال تطوير البيئة المناسبة لذلك، إضافة إلى تطوير الأداء وتنفيذ الأحكام القضائية.
  - 3 - الإصلاح الإداري بمفهومه العام - الشمولي ويشمل ذلك:  
أ - الإدارة المالية من خلال الشفافية والمساءلة والرقابة على إدارة المال العام، حيث قطعنا شوطاً هاماً جداً في هذا الصدد شمل جميع مجالات العمل المالي من الإيرادات والنفقات.  
ب - الإصلاح في الإدارة العامة والخدمة المدنية وإصلاح المؤسسات من حيث الشكل والمضمون، ومراجعة آليات عمل هذه المؤسسات وهيكلها التنظيمية ومهامها وأهدافها.  
ت - الإصلاح الاقتصادي من خلال بناء البنية التحتية الملائمة لنمو اقتصاد السوق.
  - 4 - الإصلاح في الحكم المحلي من أجل تطوير عملية تقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز مبدأ اللامركزية، والشروع في عملية الانتخابات للمجالس المحلية.
  - 5 - الإصلاح الأمني، وذلك من خلال توحيد الأجهزة الأمنية وإخضاعها للقيادة السياسية وتحديد الإطار القانوني لعملها وتطوير اللوائح والأنظمة النازمة لعملها، وتعزيز الرقابة على أداؤها.
- انطلقت الحكومة في تطوير برامجها الإصلاحية من مبدأ العمل على بناء الحكم الصالح (Good Governance)، بحيث خضعت عملية الإصلاح في مجملها لتسعة مبادئ أساسية هي: المشاركة، الإجماع، المساءلة، الشفافية والنزاهة، التجاوب مع الاحتياجات، الفعالية والنجاعة، العدالة والعقلانية، الشمولية، واتباع مبدأ سيادة القانون، وذلك سعياً للوصول إلى جهاز حكومي، رشيق، ذي كفاءة وفعالية عالية، وقدرة أفضل على توظيف نظم المعلوماتية ومواكبة المستجدات وتقديم خدمات متميزة بالعدالة والشفافية والمساءلة.
- إن رسالة الإصلاح كانت وما زالت تسعى إلى إحداث نقلة نوعية في دور الجهاز الحكومي وفعالية أدائه وسلوك العاملين فيه، من خلال تحسين مستوى رسم السياسات العامة والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، ورفع مستوى فعالية الحكومة في مجال التنظيم والرقابة، وتشجيع القطاع الخاص ودعم المنافسة وتهيئة البنية الإدارية المؤهلة لتحقيق ذلك وتطوير دولة القانون.
- وفي إطار ضمان المشاركة الحقيقية في برامج الإصلاح المختلفة وضمان تحقيق الإجماع والشمولية، فقد قمنا بتشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح برئاسة رئيس الوزراء، والتي تضم في عضويتها ممثلين عن المجلس التشريعي، والسلطة التنفيذية وممثلين من المجتمع المدني ورجال الأعمال والاتحادات وذلك للمشاركة في وضع التصورات والاقتراحات وتنفيذ برامج الإصلاح كل في مجاله.

\* المصدر: <http://www.minfo.gov.ps/mawqef/arabic>

لقد عكفت اللجنة على تطوير خطة متكاملة للإصلاح الوطني في شتى المجالات، كما وترفع اللجنة نتائج أعمالها إلى مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره بدراسة هذه المقترحات وتحويلها إلى قرارات أو سياسات عامة يتم تنفيذها والعمل بموجبها.

السيدات والسادة، حاولت في هذه العجالة أن أضع أمامكم ملخصاً للتجربة الفلسطينية المستمرة في عملية الإصلاح وبناء الحكم الصالح، خاصة وأن لدينا برنامجاً طموحاً ومقرراً من مجلس الوزراء للإصلاح لمدة عام كامل (أيلول [سبتمبر] 2004 – أيلول [سبتمبر] 2005) إضافة إلى برنامج إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية للفترة (2004-2006) والذي تم إقراره أيضاً من قبل مجلس الوزراء، هذا البرنامج الذي يغطي قضايا رئيسة من شأنها أن تضع الضوابط التي يمكن لها أن تنهي الوساطة والمحسوبية والمحاباة مثل:

- 1 - العمل على تطبيق قانون الخدمة المدنية وقوانين التقاعد للمدنيين والعسكريين.
  - 2 - ضبط التعيينات والترقيات والتنقلات.
  - 3 - ضبط عمليات التوريد وإرساء العطاءات في المشاريع المختلفة ووضع الضوابط والأسس التنظيمية والإجرائية لضمان الشفافية والمحاسبة كأداة منظمة لقانون العطاءات الذي تم إقراره حديثاً في المجلس التشريعي.
  - 4 - نقوم الآن بإعادة تنظيم هياكل الوزارات ولقد انتهينا من إعداد وإقرار هيكليات ثماني عشرة وزارة ووضعنا لكل منها هيكلها التنظيمي وخطتها التطويرية، وكما انتهينا من إعداد لوائح وأنظمة لعدد 12 وزارة.
  - 5 - يجري العمل حالياً مع الوزارات لوضع أدلة العمل الإجرائية لضبط عمليات الوزارات والمؤسسات العامة والتي من شأنها أن تضبط وإلى حد بعيد كل ما له علاقة بالمحاباة والوساطة والمحسوبية.
- وفي النهاية فإنني أود التأكيد أن الإصلاح قرار وإرادة وعمل مستمر، وأن جهودكم في هذا المجال هي موضع تقدير لنا، وسنعمل على التعاون معكم والإفادة مما تراكمون من خبرات في هذا المجال، وشكراً.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)